لهيب الأسعار

لا يختلف اثنان أننا نعيش وضعا اقتصاديا هشا و رتيبا ومتكلسا رسم مشهدا اجتماعيا ومعيشيا مؤلما جافا و مريرا أيما مرارة في ظل تدهور دراماتيكي وخرافي وتاريخي للعملة الوطنية التي وصلت إلى الحضيض وغياب رؤية وبرامج حكومية وإدارية واضحة وبناءة ومتزنة تخرج الجميع من عنق الزجاجة.

وما يزيد الطين بلة ايها السادة ياولاة الأمر واهل الشورى والقرار مع الاسف الشديد هو وجود صف طويل عريض من المتلاعبين الجن من التجار سواء (تجار الجملة) أو اصحاب المحلات والبقالات والأكشاك الذين يتلاعبون بكل أريحية بقوت المواطن الغلبان من موظفين وعمال وحرفيين واصحاب مهن بسيطة وعاطلين وهم: (بالجملة) وغيرهم من فئات المجتمع المطحونين قولا وفعلا في ظل غياب رقابة حقيقية وفاعلة وصارمة توقف هؤلاء التجار المحتالون الجشعون عند حدهم وتردعهم بلغة المحاسبة والضبط والربط وتفعيل قوانين العمل في هذا الاتجاه الحيوي الذي يعني الحفاظ على ما تبقى من نسيج وحدة المجتمع والناس والاسرة، المتضرر الابرز والأهم في هذا الوقت الصعب والمؤلم في حياتنا، التي باتت بصدق على كف عفريت.

لقد شعرنا بالسرور نتيجة التغييرات التي طرأت مؤخرا على عملتنا التي بدأت تستعيد عافيتها.. نأمل أن تستمر الحكومة في جهودها الصعبة لإصلاح ما يمكن إصلاحه وترميم ما يمكن ترميمه ومواصلة عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي بتناغم مستفيض ووقف نزيف العملة الوطنية وكبح جماح هذه الأزمة المتفاقمة بشكل محير وغير مسبوق حقا.

وكذ التشديد والتشديد دون اي هوادة على كل من تسول له نفسه المساس بقوت الناس وحاجاتهم وموادهم الاساسية وفرض هيبة الدولة والقانون المسير لعمل المحلات والبقالات والمولات دون اي زمبلة او تقاعس ولامبالاة تعود عليها الكثير من المسؤولين الذين يغطون في نوم عميق ولا نراهم في مكاتبهم إلا في الربيع.

طارق حنبلة

تحسين الاقتصاد الوطني

د. زينب حزام

تعد عدن كبرى مدن اليمن جوهرة في تاج الوطن بتاريخها العريق وموقعها الاستراتيجي.

تحمل المدينة امكانات هائلة للنهوض بالاقتصاد إلا ان الصراعات والحروب التي شهدتها البلاد على مدى السنوات الماضية قد تركت آثاراً بالغة على اقتصاد المدينة واضعفت بنيتها التحتية واثرت سلباً على مستوى معيشة المواطنين.

ان التحديات التي تواجه اقتصاد عدن سببها كما قلنا الحروب والصراعات المستمرة ، كما أثر انعدام الأمن على الاستثمار ويحد من حركة التجارة ويعيق تدفق المساعدات، ولعب الفساد دوراً كبيراً في تعطيل النشاط الاقتصادي وأدى إلى تدهور الموارد العامة ويقوض الثقة بين المؤسسات الحكومية.

يعاني القطاع الخاص من نقص الطاقة الكهربائية مما يزيد من تكاليف الانتاج ويقلل من الكفاءة.

تفتقر اليمن بشكل عام إلى البنية التحتية الملائمة لتشغيل الأنشطة الاقتصادية مثل الطرق والموانئ والمرافق الاقتصادية.

خطوات تحسين الاقتصاد الوطني في عدن: لتحقيق تحسن ملموس في الاقتصاد الوطني يتطلب منا اتخاذ مجموعة من الاجراءات الشاملة والتي تشمل استعادة الأمن والاستقرار شرطاً أساسياً لعودة الاستثمار وتنشيط الاقتصاد كما يجب العمل على تحقيق وقف دائم لاطلاق النار وتشكيل حكومة وطنية موحدة ومحاربة الارهاب وتخصيص ميزانية كبيرة لاعادة اعمار المرافق العامة واعادة الميزانية المخصصة للبنوك المركزية لدفع المرتبات الشهرية بشكل منتظم وتوفير العمل للشباب وتحسين الوضع المالي للمتقاعدين واعمار المرافق العامة مثل الطرقات والموانئ والمستشفيات العامة والتخصصية والمدارس والجامعات وبناء المعاهد المهنية، وكذلك تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

كما يجب تطبيق (سياسة صفر فساد) وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع المؤسسات الحكومية وكذلك زيادة الانتاج والعمل الجاد لتطوير الطاقة الكهربائية وتحسين شبكة المياه وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة ويجب توفير بنية هائلة للاستثمار وتبسيط الاجراءات وتقديم بنية هائلة لمساعدة الشباب في فتح مشاريع استثمارية للعمل في المشاريع الصناعية والانتاجية والمزارع لتطوير المنتجات المحلية بدلا من الاستيراد الخارجي وعدم الاعتماد على النفط فقط وتشجيع السياحة والصناعة ودعم المشاريع الصغيرة التي تقوم بها النساء مثل الخياطة وصناعة المنتجات الغذائية المعلبة وتقديم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة.

ان تحسين الاقتصاد الوطني في اليمن يتطلب تضافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع، وبذلك نستطيع تحويل العاصمة عدن إلى مدينة مزدهرة تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية لليمن.

جروبات التجار.. سلاح الرفع وسكوت التخفيض

ثروت جيزاني

خلال السنوات الماضية، تمكن تجار الجملة – وأقصد هنا كبار الموردين – من إنشاء مجموعات «واتساب» تضم أصحاب البقالات ومحلات السوبر ماركت وكل من له صلة بمنتجاتهم، بهدف إبلاغهم بأي زيادة في الأسعار فور ارتفاع سعر الصرف، حتى ولو كان ذلك في منتصف الليل.

كنت قريبًا من بعض هؤلاء التجار، وشاهدت هذا الأسلوب عن كثب. كان تجار الجملة يخاطبون بائعي التجزئة قائلين: «أرسلنا التسعيرة الجديدة في الجروب، وهي ملزمة سواء قرأتها أم لم تقرأها، ويجب أن تحاسبنا على أساسها». أنشؤوا هذه المجموعات لتكون أسرع من الموزعين في إيصال التغييرات، وتم استخدامها لفرض الأسعار الجديدة بشكل فوري.

لكن اليوم، هذه الجروبات صمتت. توقفت الرسائل، لأن مصالحهم أصبحت في خطر. بدأ الخوف يتسلل إليهم، وارتجفت فرائصهم تارة يتحججون بأنهم بحاجة لإعادة الجرد والتسعير، وتارة يدّعون أنهم بانتظار استقرار سعر الصرف لتحديد «المعادل الحسابي»، وتارة أخرى يطلبون وقتًا كافيًا لإبلاغ زبائنهم.

هم الآن في فترة مناورة وهناك جهود تبذل لإعادة العملة الوطنية للحضيض مرة أخرى ، تجار بعدد الاصابع يرون مصلحتهم اهم بكثير من مصلحة شعب بكامله.. فأين ذهبت جروبات الأسعار الفورية؟

وأين اختفى تهديد صغار التجار بأن التسعيرة الجديدة ملزمة فور نشرها في الجروب؟!

اليوم، لا رأفة لكم. على مدى سنوات لم ترأفوا بالمواطن، وكانت أسعاركم تنزل عليه كحد السيف، قاسية لا تعرف تأخيرًا حتى لثانية. فكيف تطلبون اليوم شفقة من المواطن الذي تجرع جور جشعكم؟!

كنتم تبيعون بضائعكم بأرباح مضاعفة، وتجمعون الثروات على حساب فقر وكدح البسطاء. لم ترحموا أحدًا، فاليوم لن تُرحموا. هتكتم ستر الناس، وأهدرتم كراماتهم دون شفقة أو خوف من الله. أضفتم فوق أرباحكم نسبًا إضافية احتياطية لأي زيادة مستقبلية، وراكمتم المليارات من عرق الفقراء.

واليوم، بعد تحسن قيمة العملة الوطنية، أصبحتم تتوسلون التأخير في خفض الأسعار. لكن كما كنتم ترفعونها خلال دقائق عند أي ارتفاع، عليكم اليوم وبنفس السرعة إصدار قوائم أسعار جديدة، مخفضة بنسبة لا تقل عن 39 ٪ من الأسعار السابقة.

على المواطن أن يحافظ على هذا المكسب، الذي تحقق بجهود عالية المستوى. فالجهات المسؤولة قد لا تكون قادرة حاليًا على الدفاع عن القرار وحدها، لذا على المواطن أن يقاتل للحفاظ عليه. فالحفاظ على هذا المكتسب هو دفاع عن كرامته وكرامة أسرته.

هجمة مرتدة لصالح الريال اليمني

في ظل التحسن الملحوظ لسعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في المحافظات المحررة خلال الأسبوع الماضي وتحرك الجهات ذات العلاقة والسلطات المحلية بإصدار التعاميم العاجلة للنزول الميداني وتكثيف الحملات لضبط الأسعار ومراقبة الأسواق وتشديد الرقابة على سعر السلع والمواد الغذائية مع تحسين سعر الريال اليمني وحماية المستهلك من جشع المخالفين والمتلاعبين من بعض التجار، إلا ان الامر ما زال بحاجة ماسة إلى يقظة الفريق الفني الاقتصادي ومساندة الجهات الحكومية كافة في عملية تشديد الرقابة التموينية وبشكل مستمر على أسعار السلع والمواد الغذائية، وتكاتف الجهود لتنفيذ وتكثيف الحملات الميدانية وضبط المتلاعبين والمخالفين واحالتهم للجهات المختصة، ورفع تقارير يومية للجهات المختصة بتنفيذ ما يتم انجازه.

حيث تُعّد هذه العملية بادرة أمل وخطوة إيجابية وهجمة مرتدة لعودة الريال اليمني إلى وضعه الطبيعي وانبعاث الآمال والروح المعنوية لدى جماهير الشعب المغلوبين على امرهم والذين عانوا من ويلات الارتفاع الحاد لسعر العملة المحلية وارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية إضافة إلى انعدام وضعف فرص العمل وانحسار أعمالهم وعمل المهن الحرة، فالمواطن منتظر اكتمال الفرحة بتوازن اقتصادي ملموس مقابل انخفاض سعر العملة الأجنبية لينعكس على انخفاض المواد الغذائية والسلع التجارية (تغذية راجعة- Feedback) ويتمنى أن لا يكون هناك انتكاسة لهذه العملية أو هجمة مرتدة بعودة ارتفاع سعر العملة لا قدر الله.

الشعب بحاجة إلى فريق دفاع يحميه من هجوم الثعالب وحارس مرمى قوي وأمين يتصدى لكافة الضربات وضربات الترجيح! وما زالت الكرة في ملعب وسيطرة ذوي الشأن ويجب الاستغلال الامثل لهذه الفرصة ومساندتها من كافة الجهات والقيادات ورواد المال والاعمال في القطاع الحكومي والخاص، والرفع من جاهزية العملية الاقتصادية وتحقيق ما يمكن إنجازه للفوز بالمهمة التي سيكون لها اثر تاريخي واقتصادي وتنموي إيجابي تشهده البلاد.

وكما في أي مباراة لا يكفي أن تسجل أهدافاً وتستريح إنما الأهم هو الاستمرار في الملعب وبزخم عال ومعنويات مرتفعة والصمود حتى انطلاق صافرة النهاية معلنة فوز الفريق المتألق، وهذا ما نتمناه!

محمد الشدادي

الشوط الثاني للمباراة

الخطوات التالية للشوط الثاني للمباراة الاقتصادية اليمنية هي التنفيذ للخطوات والآليات الخاصة بمراقبة الأسواق، وتشديد الرقابة على أسعار السلع والمواد الغذائية وبما يتلاءم مع انخفاض سعر العملة الأجنبية والتي ستنعكس على خلق وضع اقتصادي مستقر ومن ثم العمل على تثبيت سعر صرف العملة وفقاً للدراسات الاقتصادية ذات الرؤية الاستراتيجية والتي يعتمد عليها خبراؤنا الاقتصاديون ورجال المال والاعمال والإدارة في القطاع العام والخاص، وفقاً للوضع الاقتصادي القائم والإمكانيات المتاحة من موارد وإيرادات والتي بدورها ستنعكس إيجابياً في استقرار الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام، فاستقرار العملة يعطي رسالة إيجابية لجلب الاستثمار داخل الوطن، ويدعم زيادة القوة الشرائية للمواطن كما يعمل على تحسين الأداء الحكومي للدولة تخطيطاً وتنفيذاً وإدارة للبرامج والمشاريع التنموية والاقتصادية على المستوى المركزي والمحلي وبشكل أكثر دقة، الأمر الذي يُعزز الروح الوطنية بين الحكومة والمواطن وخلق الأمل والتفاؤل لدى أبناء الشعب في استعادة الدولة والمؤسسات التابعة لها، وهناك العديد من خطوات المساندة والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالتشريعات والقرارات المالية والنقدية، والتنسيق المتكامل بين مسؤولي السياسة المالية والنقدية والتعاون مع البنك المركزي بتوريد كافة الإيرادات اليه، ومراجعة القرارات والتصاريح الخاصة بتنظيم عمل المصارف وتحديد سعر الصرف، وغيرها من السياسات المالية والنقدية المتبعة، والعمل على تحديثها وتصويب الفجوات ان وجدت، والغاء القرار الجائر الخاص بتعويم سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وذلك للمساهمة في تحقيق استقرار وضع اقتصادي دائم، طبعاً كل تلك الاجراءات والخطوات ليست بالهينة وإنما تواجهها صعوبات وتحديات كبيرة، وهناك جهود جبارة تبذلها قيادات الوطن وعلى رأسها مجلس القيادة الرئاسي، ورئيس مجلس الوزراء وزير المالية سالم صالح بن بريك، ومحافظ البنك المركزي اليمني احمد غالب المعبقي، شاكرين تلك الجهود العظيمة ونتمنى لهم التوفيق والسداد، وللوطن الأمن والأمان والاستقرار.

فلنُحارب معًا هذا العبث لنعيد للاقتصاد هيبته

موسى المليكي

رغم الجراح النازفة، والسنين العجاف، يُطل علينا بصيص أمل من نافذة الاقتصاد اليمني، حيث نشهد تحسنًا ملموسًا في قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، وكأن الوطن بدأ يتنفس قليلًا بعد طول اختناق. لكن، وبينما تتنفس العملة، يصرّ البعض على خنق المواطن، بتثبيت الأسعار على حالها، أو برفعها تارة، وكأننا لا نعيش في وطن واحد، بل على كوكبين متباعدين! ورغم هذا الجشع السافر، إلا أن التحرك الرسمي والأمني لضبط المتلاعبين بالتسعيرات يبعث شيئًا من الطمأنينة، ويُحسب لمن قام به كل التقدير. إنه خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كانت الخطوات ما تزال قليلة ومتأخرة. لكننا نقول لهم: شكرًا، ومزيدًا من الرقابة والمحاسبة، فالوطن لا يُبنى بالمجاملات، بل بالعدل والحزم.

لماذا لا يُلزم التاجر بتحديث تسعيرته كلما تغيّر الصرف؟ أليس هو أول من يرفعها عند ارتفاع الدولار؟ فلماذا يتباطأ ويتلكأ حين ينخفض؟ أليست هذه خيانة اقتصادية؟ أليس هذا امتصاصًا لدماء شعب طحنته الحرب والفقر والخذلان؟

الشعب صبر كثيرًا، وصبره لم يعد قوة بل أصبح استنزافًا. وآن الأوان أن نُراعيه. لا يجوز أن يبقى الريال ضحية جشع التجار، ولا المواطن ضحية تواطؤ الصمت.

إننا بحاجة إلى وعي مجتمعي ورسمي، بأن معركة الاقتصاد لا تقل أهمية عن معارك الجبهات. بل هي جبهة داخلية لو انهارت، انهار معها كل شيء. نحتاج إلى إعلام مسؤول، إلى مؤسسات رقابة حقيقية، إلى جهاز حكومي شجاع لا يهادن الفاسدين، ولا يحابي المتلاعبين.أما «تجار الحروب»، الذين ازدهرت أعمالهم في ظلال المعاناة، فهم اليوم يغيّرون جلودهم لكنهم لم يغيّروا نفوسهم. لا يزالون يتاجرون بجراحنا، وينتفعون من دموعنا، ويتلاعبون بلقمة أطفالنا، باسم السوق والربح والاستيراد.

أيها المسؤولون، لا يكفي أن نُسجل نقاطًا إعلامية، بل لا بد من عمل جاد ومتصاعد لإعادة قيمة الريال إلى ما كانت عليه قبل الحرب. هذا حلم كل مواطن شريف. وإذا تحقق، فإن ذلك سيكون إعلانًا صريحًا بأن الوطن بدأ يستعيد أنفاسه، وأن عهدًا جديدًا من الإنصاف والنهوض قد بدأ. فلنُحارب معًا هذا العبث، ولنعد للاقتصاد هيبته، وللأسعار اعتدالها، وللريال مكانته.

ماذا عن الصرافين؟

بغض النظر عن اسباب تعافي العملة وارتفاع قيمتها وهل هي أسباب اقتصادية حقيقية أم لعبة جديدة مؤقتة «ثوران لبن» ليعود الريال الى الانهيار اكثر، أو فرحة صغيرة لحزن أكبر قادم، او إسعافات أولية للريال المصاب بالهزال ليرجع هيكلا عظميا.

إن شاء الله تكون الحكومة والبنك المركزي صاحبي الضمير ويبدؤوا في الخطوات الجادة وأهم شي الاستمرارية لأنه كانت الأمم المتحدة قريبا ستعلن أن اليمن في كارثة إنسانية بالجوع بعد غزة. ما يهمنا اليوم أن يلمس المواطن الجائع انخفاضا في الاسعار، في الواقع صراعنا في اليمن ليس مع الصرافين فقط، الذين هم سبب ارتفاع سعر الصرف وإنما مع تجارة الجملة والتجزئة أيضا، وخاصة المواد الغذائية، يبيعون السلع كل يوم حسب سعر الصرف بالارتفاع بل ايضا يعملون زيادة تحسبا لليوم الثاني، والتهمة أن الحاسبة حساسة واصابعهم سريعة في الحسبة ، وعندما يهبط الصرف تظل أسعارهم كما هي، يحبون ويعشقون الصعود، أما الهبوط فلايدخل في قاموسهم لأن الحاسبة تتعطل واصابعهم تثقل بل تتسمر.

الاصل اذا الجهات الرسمية تريد أن تضبط الاسعار عليها ان تعامل التجار مثل الصرافين، اي مخالف يقفل محله تماما بل يعمل حارس قضائي على كل مخالف، هذا الحارس هو الذي يبيع بضاعة التاجر وبقوة القانون وتواجد قوات الامن، ما عدا ذلك يظل الامر قابلا للبيع والشراء والمساومات الرخيصة.

الصرافون والتجار «عايشين سنوات العسل» منذ سبع سنوات يكفيهم. الحكومة اليوم بل الشرعية كلها على المحك في هذه المعركة الداخلية الهامة التي طحنت واكلت الناس بهذه الإسعار القاتلة. نريد حزماً، نريد استمراراً، نريد أن نحس بالتحسن واقعاً ملموساً.

حينما تتنفس العملة .. هل تتنفس الأسواق!؟

نادية الماس

في لحظة فارقة، بدأت العملة المحلية في استعادة أنفاسها بعد سنوات سابقة من التدهور والاضطراب، حيث سجّلت أسعار الصرف تراجعًا ملحوظًا أمام العملات الأجنبية، ما فتح نافذة أمل لدى المواطنين الذين سئموا من دوامة الارتفاع الجنوني في الأسعار.

انخفاض العملة الأجنبية لا يعني فقط أرقامًا جديدة في شاشات الصرافين، بل من المفترض أن يكون نقطة تحول في المشهد الاقتصادي والمعيشي. فعندما تستعيد العملة قيمتها، يفترض أن ينعكس ذلك على تكلفة الاستيراد، وتكاليف النقل، وأسعار المواد الغذائية، وكل ما يرتبط بقوت الناس اليومي.

لكن ما نراه في الأسواق لا يتطابق مع ما نسمعه من مؤشرات. فالأسعار لا تزال كما هي، والباعة لا يعترفون بما يحدث، وكأن العملة لم تتحسن، وكأن المواطن لا يستحق أن يفرح أو يتنفس.

أين هو أثر هذا التحسن؟

ولماذا لا نرى نتائجه في سعر الخبز، أو في قيمة علبة الحليب، أو في تكلفة النقل؟

هل نحن اعداء لكي يتم التجاهل من قبل التاجر لنزول العملة ووضع المواطن تحت الامر الواقع في الشراء ؟

السوق اليوم أمام اختبار حقيقي:

إما أن يكون مرآة صادقة لتحركات العملة، أو أن يبقى رهينة لجشع بعض التجار الذين لا يؤمنون إلا بالربح السريع، حتى ولو على حساب كرامة الناس.

تحسن العملة ليس حدثًا ماليًا فقط، بل هو فرصة لخلق استقرار شامل، بدءا من سعر صرف مستقر، وتمتد إلى قدرة الناس على العيش الكريم. لكنه سيظل مجرّد رقم في الأخبار ما لم تقم الجهات المعنية بدورها في فرض التوازن، ومراقبة السوق، وكبح جماح التلاعب.

لا نريد أن نحتفل فقط بعودة الريال إلى قيمته، بل نريد أن نراه يعود بقيمته إلى جيب المواطن، إلى طبق الطعام، إلى فاتورة الدواء.

هذا هو التغيير الحقيقي... أما دون ذلك، فستبقى الأسواق مغلقة الأذن، مفتوحة الجيب، لا تسمع إلا صوت الربح!